

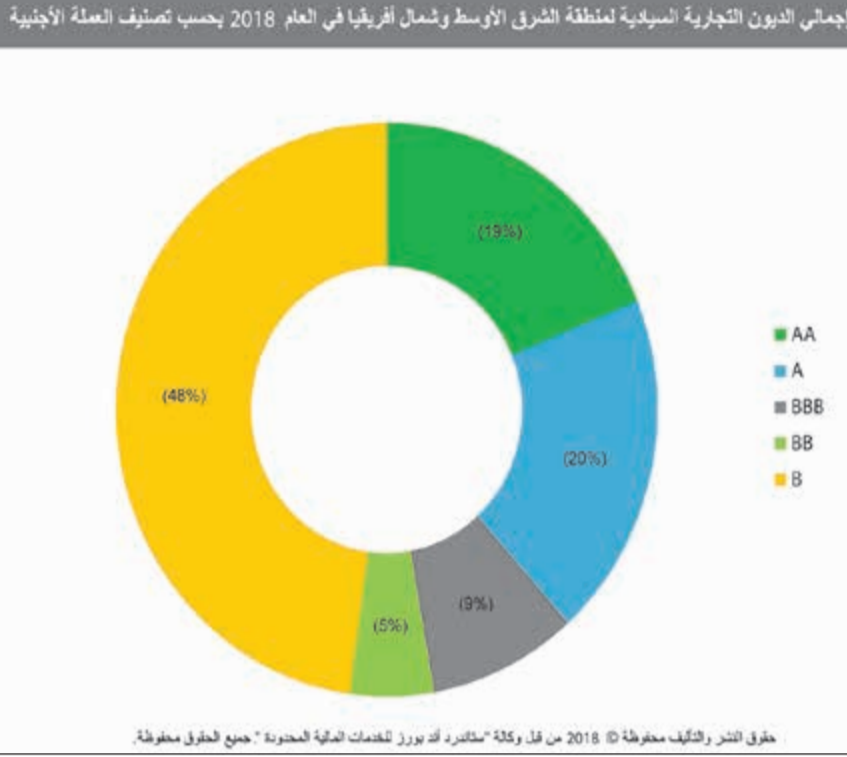
الاقتراض التجاري طويل الأجل سيقفز إلى 9,5 مليارات دولار بنهاية 2018

S&P: الكويت ستلجأ لتسييل أصول لتمويل العجز

المستحقة، وبهذا يقدر صافي الاقتراض المطلوب بنحو 108 مليارات دولار. وإذا أضفنا المبالغ المستحقة للمؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف، فإن إجمالي الديون سيصل إلى 860 مليار دولار، بمعدل ارتفاع سنوي 13 مليار دولار، أو بنحو 2٪ مع ذلك، تتجه حصة الديون غير التجارية الرسمية إلى الانخفاض إلى 11٪ من إجمالي الديون السيادية حتى نهاية 2018، من 12٪ في العام 2017، متوقعا أن تتراجع الديون التجارية قصيرة الأجل المستحقة إلى 131 مليار دولار بنهاية هذا العام.

وأوضح التقرير أن مصر ستواجه أعلى نسبة لتجديد الدين (بما في ذلك الديون قصيرة الأجل) في المنطقة، ستصل إلى 41٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تليها العراق (32٪) ثم لبنان (24٪).

وتوقع أن تقوم كل من مصر والعراق والسعودية بإصدار حصة الأسد من الديون الحكومية التجارية في المنطقة هذا العام (26٪)، 19٪، 17٪ على التوالي، على أن يصل حجم هذه الإصدارات السيادية الثلاثة من سندات الدين إلى نحو 113 مليار دولار، أو 62٪ من إجمالي الإصدارات، وأن تبقى الحصة الكبرى من الديون الثنائية ومتعددة الأطراف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام 2018 من نصيب العراق (40٪ من الإجمالي)، ثم تأتي الأردن بعده ك ثاني أكبر ملق للمتمويل الرسمي (18٪).



68 مليار دولار
الاقتراض التجاري
السيادي طويل
الأجل لدول الخليج
في 2018

يحتاج إلى 35 مليار دولار أو 19٪ من إجمالي الاقتراض، ثم السعودية التي من المتوقع أن تحتاج إلى اقتراض 31 مليار دولار أو 17٪ من إجمالي القروض. ومن المرجح أن ترتفع الديون التجارية المطلقة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 21 مليار دولار إلى نحو 764 مليار دولار بنهاية 2018، مرتفعة 3٪ عن 2017.

وقال التقرير أن 40٪ من إجمالي الاقتراض المتوقع لسدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام قد يذهب لإعادة تمويل الديون طويلة الأجل

الأرجح من حاجة الحكومات الخليجية للتمويل. كما توقع التقرير أن الحكومات التي تصنفها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستقتصر نحو 181 مليار دولار هذا العام من مصادر تجارية محلية ودولية، وبهذا يكون الاقتراض قد انخفض بنحو 11 مليار دولار عن العام الماضي.

وتبقى مصر هي المقترض الأكبر حيث من المتوقع أن تصل احتياجاتها إلى 46,4 مليار دولار، أو 26٪ من إجمالي الاقتراض طويل الأجل في المنطقة، يأتي بعدها العراق الذي من المتوقع أن

